الموقف البريطاني من استقلال ليبيا 1943 – 1951م

د. سالم الصغير أصنان
قسم التاريخ/ كلية الآداب/جامعة سرت

مقدمة:

تعهدت بريطانيا صراحة بعد أن تضع الحرب أوزارها بمساعدة الليبيين من أجل الاستقلال، وبعد سقوط كل من بنغازي وطرابلس تحت السيطرة البريطانية قامت بتنفيذ سياستها المعروفة (فرَّقْ تَسُدْ) ففصلت إقليم برقة عن طرابلس سياسياً واقتصادياً، وكان رأي السكان هو نيل الاستقلال مهما كانت الظروف، ولبريطانيا موقفها السياسي تجاه ذلك؛ ومن هنا تأتي أهمية دراسة الموقف البريطاني تجاه استقلال ليبيا بعد طرد الايطاليين .

إلاَّ أن ما حدث كان مغايراً، حيثُ جاءت إدارة جديدة مغايرة عن سابقتها وهنا تبرز عدة تساؤلات منها: لماذا لم تمنح ليبيا استقلالها فور انتهاء الحرب؟ وما هو الموقف البريطاني منه؟ هل كانت السياسة البريطانية نفسها بين إقليمي برقة و طرابلس؟

ومن أسباب اختياري لهذا الموضوع هو رغبتي في تتبع السياسة البريطانية بالتفصيل تجاه ليبيا بعد الحرب إلى فترة الاستقلال؟ وكذلك البحث في العلاقة بين بريطانيا وإيطاليا تجاه الليبيين؟ وهل السياسة البريطانية كانت كفيلة بمساعدة السكان في نيل استقلالهم؟

يهدف هذا البحث للإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابة علمية وموضوعية، وإلى إبراز بداية الاهتمام البريطاني بليبيا، وكيف تمَّ الاتفاق مع الليبيين من أجل طرد الايطاليين؟ وهل لبريطانيا سياسة واضحة لإنهاء معاناة السكان؟ وماذا قدمت بريطانيا من مواقف أثناء قدوم اللجنة الرباعية لليبيا؟ وكذلك توضيح الموقف البريطاني خلال جلسات الأمم المتحدة تجاه ليبيا.

وأتَّبعتُ في كتابة هذا البحث المنهج التاريخي الوصفي التحليلي القائم على جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع وكذلك التقارير الخاصة لموضوع الدراسة، واستنتاج أهم المعلومات خلال الفترة من1943م إلى 1951م.

وبدخول إيطاليا الحرب ضد الحلفاء حانت الفرصة لليبيين للعمل ضد الاحتلال الايطالي، وبخصوص هذا الموضوع عقد الأمير محمد إدريس السنوسي اجتماع بتاريخ 7ـ8 أغسطس لعام 1940م في القاهرة، وقد انبثق من الاجتماع الجمعية الوطنية الليبية واتفق المجتمعون على ثمانية بنود أهمها:

1- وضع الثقة في دولة بريطانيا العظمى التي مدت يد المساعدة لتخليص الوطن الطرابلسي البرقاوي من الاستعمار الإيطالي، ويعتبر هذا البند هو جوهر التعاون مع بريطانيا من أجل الاستقلال.

2- الثقة التامة للأمير إدريس السنوسي ومبايعته بالإمارة على القطرين الطرابلسي والبرقاوي.

3- الاشتراك في الحرب ضد إيطاليا بجانب الجيش البريطاني تحت الإمارة السنوسية، ومن هذا البند استوضح نية الليبيين وهي نيل استقلالهم فور طرد الإيطاليين عن تراب ليبيا .

4- تفويض الأمير محمد السنوسي بمراجعة الدولة البريطانية لعقد الاتفاقات والمعاهدات السياسية والمالية والحربية التي توفى بهذه الغاية ، وتضمن للوطن حريته واستقلاله[1].

وللأسف دبَّ شيءٌ من الخلاف حول سبل هذا العمل بين التكتل الطرابلسي والبرقاوي، وكان طلب المساعدة من بريطانيا موضوع قبول أو رفض بين الأطراف الليبية[2]، وقد بدأت فكرة التحالف بين ليبيا والدول الغربية وفي مقدمتها بريطانيا إثر عودة إدريس السنوسي إلى برقة يوليو 1944م وذلك بهزيمة قوات المحور وطرد القوات الإيطالية من ليبيا وإعلان بريطانيا إن برقة لن تعود إلى الحكم الإيطالي لقاء المساعدة التي قدمها إدريس السنوسي في الحرب العالمية الثانية[3].

وحاولت الحكومة الإيطالية الجديدة برئاسة بونومي – بعد سقوط موسيليني – جهدها الحثيث في الاحتفاظ بجزء من إمبراطوريتها، فأعلنت بتنازلها عن كل ما ضمته من بلاد منذ تولي موسيليني السلطة، وهذا التنازل كان لا يضم ليبيا باعتبارها محتلة منذ عام 1911م، وبهذا أرادت أن تظل ليبيا تحت سيطرة الحكومة الايطالية إذا وافقت الدول الكبرى على ذلك.

وعلى الرغم من إعطاء بريطانيا للأمير إدريس وعد عام 1942م بأنَّ برقة لن تعود تحت السيطرة الإيطالية مرة أخرى، ومع احتجاج الحكومة الإيطالية المتمثل في طلب رئيس

وزراء إيطاليا توضيحاً لتصريح أنتوني أيدن في 4 أكتوبر 1944م في مجلس العموم البريطاني، وذلك بأنَّ بريطانيا تُعارض عودة إيطاليا إلى مستعمراتها جميعاً، فكان رده إنَّ التصريح أُسيءَ فهمه وبذلك كان أمل الحكومة الايطالية للرجوع لمستعمراتها في شمال إفريقيا كبيراً[4]، ومن هنا نعتبر أنَّ بريطانيا تنصلت من وعدها لليبيين الذين تحالفوا معها في الحرب.

وتوَّلتْ بريطانيا حكم برقة وطرابلس طوال السنوات 1942-1951م، بموجب معاهدة لاهاي، وقد دخل الجيش الثامن البريطاني برقة في 11 نوفمبر 1942م؛ حيث أعلن الجنرال البريطاني مونتجري احتلال بريطانيا لبرقة، وعند دخول القوات البريطانية طرابلس في15 ديسمبر 1942م قُسِّمت طرابلس إلى ثلاث ولايات وهي طرابلس ومصراته وغريان[5].

موقف الجامعة العربية من استقلال ليبيا:

ظهرت القضية الليبية إلى الوجود الدولي بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وبهذا قررت الدول المنتصرة أن يعقد وزراء خارجيتها مؤتمراً في لندن سنة 1945م، وذلك من أجل البحث في مصير المستعمرات الإيطالية بعد هزيمة المحور متناسين دور الليبيين في الدفاع عن استقلالهم في ميادين القتال وخسائرهم البشرية جراء هذه الحرب وقبلها أثناء الغزو الإيطالي.

وقد أثارت الدول العربية ذلك لأنَّ ليبيا كانت واقعة تحت الاحتلال الإيطالي؛ وبهذا تضافرت الجهود في الجامعة العربية التي مرَّ على إنشائها شهور فقط للدفاع عن ليبيا أمام مؤتمر لندن، ومع انعقاد المؤتمر قام أمين الجامعة العربية عبد الرحمن عزام بعدة لقاءات مع الوفود الغربية، وكذلك لقائه بعدة شخصيات بريطانية لكنها لم تسفر عن اتفاق ما، وقد أوضح أن وزير خارجية بريطانيا المستر بيفن أبدى استعداداً للنظر في حقوق ومصالح الليبيين[6].

ولكن هذا الاستعداد بدء عكس طموحات الليبيين المتمثلة في الاستقلال وإجلاء المستعمر عن ليبيا، وقام عبد الرحمن عزَّام بإحاطة مجلس الجامعة بتطورات المسألة الليبية[7]، وقد أدلى ببيان في يوم 6 إبريل 1946م أشار فيه إلى المناورات الدولية لتقسم ليبيا.

ونريد تسليط الضوء على الموقف البريطاني من استقلال ليبيا، حيثُ كان هناك مقترح

بتقسيم ليبيا إلى ثلاث مناطق نفوذ: تأخذ بريطانيا برقة، وطرابلس لإيطاليا، وفزان لفرنسا[8].

وقام أمين الجامعة العربية بإرسال المذكرات؛ وذلك من أجل توضيح موقف الجامعة من معارضتها تقسيم ليبيا وأنَّ هذا الإجراء ضار بأهالي البلاد؛ وذلك لأنَّ ليبيا تعتبر وحدة اقتصادية لا تتجزأ، وتعتبر أقاليم ليبيا الثلاث مكملة لبعضها[9].

لجنة التحقيق الرباعية ومعاهدة الصلح مع إيطاليا:

وبعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على انتهاء الحرب في ليبيا قدمت بريطانيا مقترحاً لوكلاء الخارجية المنعقد في باريس 25 إبريل 1946م، بأنْ يتم إرسال لجنة تحقيق إلى طرابلس الغرب للتعرف على رأي أهالي البلاد في مسألة تقرير المصير[10].

وكانت وجهات النظر الدولية واضحة ومتباينة من خلال مناقشات اللجنة. وقد أعلن المندوب البريطاني بأنَّ حكومته وعدت السنوسيين بأنهم لن يرجعوا تحت الاحتلال الإيطالي مرة أخرى حتى لو اتخذت شكل الانتداب معارضة للوصاية الإيطالية، كما قال المندوب البريطاني: "بأنَّه يجب الاهتمام بالاعتبارات الخاصة أن عدداً كبيراً من المستعمرين الإيطاليين يقيمون في طرابلس، وبهذا يتضح لنا أن بريطانيا تريد بهذا وضع طرابلس تحت السيطرة الإيطالية وذلك بالاعتراف لهم بمصالح إيطاليا الاقتصادية في طرابلس[11].

وانتهى مؤتمر وزراء خارجية الدول الكبرى في 5 أكتوبر سنة 1946م، كما اجتمع مرة أخرى في نيويورك في نوفمبر 1946م، أثناء اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وانتهى بتوقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا وحُددَ يوم 10 فبراير سنة 1947م موعداً لهذا التوقيع في باريس، كما تمَّ عرض القضية الليبية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة في باريس، وجاء في المادة (23) أنَّ إيطاليا تتنازل عن جميع الحقوق التي كانت لها في الممتلكات الأفريقية السابقة أي: ليبيا وأرثيريا والصومال الإيطالي، وإلى أن يتم الاتفاق على الحل النهائي لمشكلة هذه الأقطار، تستمر ليبيا تحت إدارة الدول المسيطرة عليها كما صدر بيان مشترك بنفس التاريخ ونص على:-

1- إنَّ حكومات الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا اتفقت فيما بينها على أنْ تضع حلاً نهائياً لقضية المستعمرات الايطالية في مدة لا تتجاوز السنة الواحدة من تاريخ التصديق على معاهدة الصلح مع إيطاليا.

2- إنَّ حل قضية هذه الأقطار وتعديل الحدود يجب أن تراعي الدول الأربع رغبات سكان البلد وحاجاتهم مع المحافظة على مصالح السلام والأمن والأخذ برأي الحكومات الأخرى ذات العلاقة.

3- إذا فشلت الدول الأربع في حل قضية المستعمرات في مدة السنة المتفق عليها والتي تبدأ من وقت التصديق على معاهدة الصلح تحيل هذه الدول القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على توصياتها ، وتتعهد الدول الأربع بقبول هذه التوصيات وباتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها.

4- أنْ يتابع وكلاء وزراء الخارجية بحث قضية المستعمرات الايطالية السابقة في سبيل تقديم توصياتها إلى مجلس وزراء الخارجية، ويترتب على الوكلاء أن يرسلوا لجاناً إلى المستعمرات للتحقيق فيها لتقدم للوكلاء المعلومات اللازمة حول هذه القضية، وللتأكد من وجهات نظر السكان أنفسهم حول استقلالهم[12].

ونصت بنود الصلح بإرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية السابقة؛ وذلك لمعرفة رغبات السكان في مصير بلادهم وقد تمَّ تهميش طلب دعوة الجامعة العربية للاشتراك في هذه اللجان من قبل مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى وهي روسيا بريطانيا فرنسا أمريكا، وبتاريخ 15سبتمبر 1947م تمَّ التصديق على المعاهدة الإيطالية، وبذلك أصبح من الضروري إيجاد حل للمستعمرات الإيطالية قبل15 سبتمبر1948م[13].

ومن هذا المنطلق قامت الحكومة الإيطالية بإرسال المهاجرين الإيطاليين إلى طرابلس الغرب؛ وذلك ليكون لإيطاليا رأي عن طريق مهاجريها في طرابلس، فواجهت الجامعة العربية هذا الإجراء بإرسال مذكرة إلى السفارة البريطانية بالقاهرة تنبهها لخطورة هذا الأمر وذلك بوضع حد لهذه الهجرة، وتلقت الجامعة الرد البريطاني عن طريق القائم بالأعمال بالسفارة البريطانية بأنَّ حكومته أخبرته بأنَّ جميع الوسائل الممكنة ستتخذ لوقف هذه الهجرة[14].

وفي أول مارس 1946م قدَّم أمين الجامعة عبد الرحمن عزام تقريراً إلى مجلس الجامعة ذكر فيه بأن الخلاف القائم بين الدول الكبرى لم يسمح بتصفية للحكم العسكري في ليبيا على الجامعة مطالبة بريطانيا بتعديل النظام الذي اقتضته الحرب إلى أن يتم البث في مصير ليبيا[15].

ورفضت بريطانيا إشراك الجامعة العربية في لجنة التحقيق وذلك بحجة أنَّ الدول العظمى قد اتفقت على أنَّ حصر التمثيل بينها ،كما أحيط أعضاء مجلس الجامعة بأنَّ انجلترا وفرنسا لا تريد الخروج من ليبيا وأنَّ الولايات المتحدة تؤيد هاتين الدولتين مهما كانت نتائج لجنة التحقيق[16]، ورفض الخروج هو الاعتراف صراحة بالاحتلال.

اللجنة الرباعية في طرابلس:

في يوم 6 مارس 1948م وصلت اللجنة إلى طرابلس، وكانت الإدارة العسكرية البريطانية تدير شؤونها، وبدأت لجنة التحقيق أعمالها في طرابلس يوم 29 مارس من نفس العام وأذاعت بيان أوضحت فيه بأنها ستستمع إلى الأفراد والجماعات والكتل التي تسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد[17].

واتفقت الأحزاب السياسية وهيئة تحرير ليبيا على تقديم مطالبهم للجنة التحقيق الرباعية بأمور ثلاث رئيسية وهي:

1- الاستقلال.

2- الوحدة.

3- الانضمام للجامعة العربية.

ووضعت هذه المطالب في تقرير اللجنة كما تضمن التقرير بعض الجاليات الأجنبية واليهود في قضية تقرير المصير[18].

واعترض الوفد السوفيتي في اللجنة على الآراء التي تضمنها التقرير من قبل زملاؤه الفرنسيون والأمريكان والبريطانيين وأعدوا تقريراً خاصاً عن رغبات السكان ولكن تم رفضه من قبل البريطانيين ومعهم الفرنسيين والأمريكان حيث برروا رفضهم نتيجة عدم تضمنه لحقائق واقعية[19].

وجاء في التقرير الروسي بأنه قبيل وصول لجنة التحقيق إلى طرابلس أعلنت الإدارة البريطانية حالة الطوارئ بعد المظاهرات التي قامت ضد البريطانيين، وقد تمَّ منع التظاهر طيلة مدة قيام اللجنة بأعمالها وكانت مقر إقامة اللجنة تحت حماية البوليس وكذلك قامت الإدارة البريطانية بفرض قيود على نشاط الهيئات المؤيدة لعودة الإيطاليين[20].

اللجنة الرباعية في برقة :

أمَّا رأي سكان برقة فأهم ما جاء فيه حسب تقرير اللجنة يطلبون الاستقلال تحت حكم الأمير إدريس السنوسي، كما أوردت اللجنة بأنَّ هناك مجموعة قليلة تُعَدُّ على الأصابع طلبت الحكم البريطاني أو الحكم من إحدى الدول العربية، وقد طلب ثلاثة أشخاص الوصاية الإيطالية وأقلية طالبت الوحدة بين أقطار ليبيا الثلاث والأكثرية طالبوا باستقلال برقة دون سواها من الأقطار الليبية[21].

وفضَّلَ سكان برقة التعاون مع بريطانيا وكان عدد قليل يرون عدم التعاون معها، وجاء في التقرير بأنَّ الأمير إدريس السنوسي يفضل الاستقلال والتحالف مع بريطانيا.

وكان للوفد الروسي تقريره الخاص جاء فيه بأنَّ أكثر أهالي برقة لم يعرفوا ما ستطرحه لجنة التحقيق، وكثير من السكان علم بقدوم اللجنة قبل يوم أو يومين من السلطات البريطانية، وقابلت اللجنة شيوخ ورؤساء القبائل الذين كانوا الصلة بين الإدارة البريطانية وقبائلهم وكانوا يتقاضون معاشات ورواتب شهرية بصفتهم مستشارين لها[22].

وفي مطلع سنة 1948م مُنِحَتْ الإدارة العسكرية البريطانية الولايات المتحدة الأمريكية الحق في بناء قاعدة جوية عسكرية في الملاحة[23]، وكان هذا الإجراء مُخَيِّب لأمال الليبيين الذين ضحوا من أجل استقلال بلادهم.

اللجنة الرباعية في فزان:

كان لفزان وجهة نظر مغايرة عن طرابلس وبرقة حيث أشارت اللجنة بأنها عقدت 23 اجتماع وزاري لحوالي 20 قرية، فوجدت أن سكان هذه القرى قد انتخبوا ممثلين لهم يتحدثون نيابة عنهم أمام اللجنة[24]، وكانت آراء أهل فزان مختلفة فمنهم من يريد أن تكون فزان تحت السيطرة الفرنسية وتستمر الإدارة الفرنسية ومنهم من طالب بالاستقلال بما أن الإدارة الفرنسية هي المسيطرة على الإقليم فلم تكن للإدارة البريطانية دور فيها ؛ وذلك لأنَّ فزان خارج النفوذ البريطاني[25].

وبذلك أصبح واضحاً للدول العربية بأنَّ بريطانيا وفرنسا لا تريدان الخروج من ليبيا وأن يكون لهما حق الوصاية أو أي شكل من الأشكال التي يلجأ إليها المستعمر[26].

وكان الموقف البريطـاني من تقرير لجـــنة التحقيق حـول المستعمرات الإيطالية السابقة

كلاً على حدة؛ ولهذا السبب لا يمكن تطبيق حل سهل على جميع هذه المستعمرات، وقد بينت اللجنة الرباعية رغبة السكان السياسية، ومطالب كل منطقة تختلف تمام الاختلاف عن الأخرى، وذلك يجب اعتبار هذه المناطق منفصلة بعضها البعض تماماً.

وحدد المندوب البريطاني موقف حكومته في مصير الأقاليم الليبية، فإذا وضعت الأمم المتحدة منطقة برقة تحت إدارة بريطانيا فإنَّها ستحاول مخلصة أن تقوم بأعباء هذه الوصاية وتكون مسئولة بوجه خاص عن ليبيا حسب المقترح المقدم، كما تود أن تعترف بالسيد الأمير إدريس السنوسي أميراً لبرقة في أقرب مرحلة ممكنة، كما تؤيد بريطانيا أي مطلب تقدمه فرنسا بخصوص فزان، أمَّا فيما يتعلق بطرابلس فإنَّ الحكومة البريطانية لم تتمكن بعد من وضع اقتراح عمل لمعالجة هذا الجزء من ليبيا(27).

وقدمتا بريطانيا وأمريكا اقتراحاً أظهرتا فيه أنْ تبقى بريطانيا في برقة وأن تُنشأ في ليبيا عدة قواعد عسكرية تنطلق منها قواتهم إلى بلاد أخرى يريدون غزوها وتجلَّى ذلك عندما نقلت بريطانيا قواتها من فلسطين إلى برقة ، وأنشأت أمريكا قاعدة لها في طرابلس فأصبحت ليبيا فيها عدة قواعد بحرية وجوية تابعة للولايات المتحدة وبريطانيا(28).

وقد أتصل وزير خارجية مصر أحمد خشبة بوزير الدولة البريطاني وأوضح الأخير تمسكه بالوصاية على برقة ووضع طرابلس تحت وصاية إيطاليا، وفزان تحت الوصاية الفرنسية. وبرَّرَ الوزير البريطاني بأنَّ انجلترا قطعت عهداً لأهل برقة بأنْ لا يعود الطليان إليها وأنها بحاجة لإنشاء مراكز إستراتيجية في برقة، وتناول وزير الدولة البريطاني مسألة الحدود الليبية المصرية وتعديلها وأظهر الوزير البريطاني مخاوفه حول واحة الجغبوب ومعارضة من الأمير إدريس السنوسي؛ لأنَّ أهله مدفونون فيها ولكن وزير خارجية مصر أحمد خشيبة أشار له بأن بإمكان مصر حل المسألة مع الأمير إدريس السنوسي(29).

مشروع بيفن سفورزا وأثره على القضية الليبية:

جاء مشروع بيفن سفورزا نتيجة الاختلاف بين وجهات نظر الدول العربية المطالبة باستقلال ليبيا وبين المجموعة اللاتينية التي تطالب بعودة إيطاليا إلى ليبيا معتمدة في ذلك على ما لديها من أصوات في الجمعية العامة كفيلة بإسقاط أي مشروع لا يحقق لها أطماعها، بالإضافة إلى ذلك اختلاف وجهات النظر بين الدول الكبرى لحل القضية.

وكانت مصر على علم بما تخطط له بريطانيا مع إيطاليا فقد تلقى أحمد خشيبه وزير خارجية مصر برقية من سفير مصر في لندن جاء فيها: أن هناك شائعات رائجة بأن سفورزا وزير خارجية إيطاليا عاد بعد مقابلته لبيفن وزير خارجية بريطانيا يحمل معه اتفاقاً بأنْ تتولى إيطاليا الوصاية على طرابلس تحت إشراف مجلس استشاري يضم كلاً من مصر و بريطانيا، وأمريكا، وفرنسا، وإيطاليا على أنْ تتولى الإدارة كلها فيحلّ الموظفون الإيطاليون محل الموظفين البريطانيين بالتدريج ويعود الجيش الإيطالي إلى طرابلس وذلك خلال المدة من الآن إلى 1951م وتصبح طرابلس لإيطاليا نهائياً[30].

وفي 13 مايو 1949م وافقت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية مع رفض الكتلة العربية والأسيوية والسوفيتية على المقترح الذي نص لمنح ليبيا استقلالها بعد مرور عشر سنوات من تاريخ الموافقة على المقترح على أنْ توافق الجمعية العامة على هذا القرار ونص على الآتي:

1- توضع برقة تحت نظام الوصاية الدولية ويعهد لبريطانيا بإدارتها على ألاَّ يؤثر هذا على إدماجها في ليبيا الموحدة.

2- توضع فزان تحت نظام الوصاية الدولية ويعهد لفرنسا بإدارتها على يؤثر ألاَّ هذا على إدماجها في ليبيا الموحدة.

3- توضع طرابلس تحت نظام الوصاية الدولية في آخر سنة 1951م، ويعهد إلى إيطاليا لإدارتها[31].

ولما عرض المشروع باسم مشروع بيفن سفورزا وافقت اللجنة على الجزء الخاص بوضع برقة تحت الوصاية البريطانية ، وطرابلس تحت الوصاية الإيطالية بأغلبية 35 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع 5 دول عن التصويت، كما وافقت اللجنة بأغلبية 32 صوتاً ضد 16 صوتاً وامتناع 9 دول عن التصويت، وبوضع فزان تحت الوصاية الفرنسية[32].

وطلب مندوب بريطانيا إشراك مصر في اللجنة الاستشارية التي اقترح تأليفها فرفض مندوب مصر هذا العرض وطلب مندوب تركيا أن تحل بلاده محل مصر في تلك اللجنة[33].

وذاعت أنباء اللجنة السياسية عن اتفاق بيفن– سفورزا فهبَّتْ ليبيا للدفاع عن حقها في السيادة والاستقلال وحصلت اضطرابات وعصيان مدني في مختلف أنحاء ليبيا؛ أدى لقلق

بريطاني أمريكي[34]، لدرجة أنَّ الحاكم البريطاني سمح للإيطاليين بحمل السلاح بحجة الدفاع عن أنفسهم وأُرسلت البرقيات سواء من برقة أو طرابلس وكان مفادها لا بديل عن الاستقلال وأخذ ليبيا حقها فيه[35].

وبتاريخ 17 مايو 1949م عقدت الأمم المتحدة اجتماعها؛ لبحث قرار اللجنة السياسية حول موافقتها على مشروع بيفن سفورزا، وأصدر الحاكم البريطاني أوامره في طرابلس بتضييق الخناق على المؤتمر الوطني وتطويق اجتماعاته واعتقال زعمائه وسياسيين وقادة، إذا أقرت الأمم المتحدة هذا المشروع وفي هذا اليوم اتفق العرب والروس على تقديم اقتراح مشترك لمنع الجمعية العمومية للأمم المتحدة من الموافقة على هذا المشروع، وافتتح جان درهوسكي مندوب بولونيا الجلسة بقوله "أن مشروع بيفن– سفورزا طعنة من الخلف موجهة إلى الأمم المتحدة وإنَّ هذه الاتفاقية غير شرعية لأنها موقعة من طرف ليس رضاه غير ضروري فحسب بل أنه فقد جميع حقوقه المتعلقة بهذه المستعمرات السابقة"، أن بريطانيا نقضت تعهداتها بمقتضى معاهدة الصلح مع إيطاليا كما نقضت تعهداً وفق ميثاق الأمم المتحدة لأنها تصرفت من جانب واحد[36]، ومما لاشك فيه إنَّ فكرة تكوين ثلاث حكومات في طرابلس وبرقه و فزان كانت فكرة إنجليزية فرنسية[37].

وبعد ذلك رفعت اللجنة الفرعية قرارها مؤيدة للمشروع؛ وبهذا تكون اللجنة الفرعية قد أوصت اللجنة السياسية بالموافقة على المشروع وعرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة وتضمن قرار اللجنة ما يأتي:

– تحصل ليبيا على استقلالها بعد عشر سنوات.

– وضع برقة تحت وصاية بريطانيا، وفزان تحت وصاية فرنسا، أما طرابلس فتوضع تحت وصاية إيطاليا في أواخر 1951م، وفي أواخر العامين القادمين تتولى بريطانيا إدارة شؤون طرابلس مستعينة بمجلس استشاري تشترك فيه خمس دول من ممثلين عن مصر وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وممثل عن الشعب تحدد اختصاصاته بالاتفاق مع الإدارة.

– تتخذ الدول الثلاثة القائمة بالوصاية التدابير الكفيلة بصون وحدة ليبيا[38].

وعلى مدى يومين بين مؤيـــد للمشـــروع ومعارض له فكـان النصـــر لهذه المداولات

للشعب الليبي حيث رفض كثير من مندوبي الدول إعادة إيطاليا إلى ليبيا والصومال وتمَّ رفض اتفاق بيفن- سفورزا، وتمَّ تأجيل مناقشة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى دورة الخريف فوافقت 51 دولة على الاقتراح وامتنعت 9 دول عليه، وترتَّب على هذا القرار إبقاء المستعمرات الإيطالية السابقة تحت الإدارة البريطانية إلى أن تتفق الجمعية العمومية للأمم المتحدة على تسوية جديدة لها وكان رد وزارة الخارجية البريطانية على هذا القرار أنه ما دامت هيئة الأمم المتحدة لا تزال مستمرة فإن مسألة المستعمرات الإيطالية ستظل معروضة على بساط البحث، وأنَّ الضرورة تقضى بانتظار التطورات المقبلة، وما ستنتهي إليه المباحثات من نتائج ومهما كانت نتيجة الاقتراح فإنَّ هذا الاتفاق قد حال دون الدخول إلى تسوية جزئية تسيء إلى إيطاليا[39].

ردود الفعل الليبية على مشروع بيفن سفورزا:

أثار هذا المشروع ردة فعل قوية لدى الشعب الليبي الذي هبّ - بكافة هيئاته السياسية- يدافع عن حقه في السيادة والاستقلال والوحدة، فقامت مظاهرات كبيرة في جميع المدن الليبية، ففي طرابلس مظاهرة سار فيها أكثر من 40 ألف شخص، ونُظِّمتْ المظاهرة تنظيماً دقيقاً بحيث لم ينتج عنها أيّ اضطراب أو إخلال بالأمن، لكنها عبّرت عن تصميم الليبيين لرفض هذا المشروع واستعدادهم للتضحية في سبيل منع تنفيذه[40].

وأمّا في برقة فقد أرسل المؤتمر الوطني البرقاوي برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تتضمن أنّ شعب برقة لا يقبل غير الاستقلال التام ويرفض الوصاية، وأنه يرغب في عقد معاهدة مع بريطانيا بشرط أنْ تعترف لبرقة بالاستقلال، واندلعت في مدن برقة يوم 15 مايو مظاهرات حاشدة حُرق فيها العلم البريطاني في مدينة إجدابيا، وفي مدينة درنة توجّه المتظاهرون وفي مقدّمتهم صفيّ الدين السنوسي حاملين معهم لافتات منددّة بمشروع بيفن سفورزا إلى مقرّ الحاكم البريطاني، وفي بنغازي قامت مظاهرة كبيرة تقدّمها قادة جمعيّة عمر المختار واحتشد المتظاهرون في ميدان البلديّة وردّدوا هتافات ضدّ هذا المشروع[41].

وفي طرابلس أعلن الزعماء الطرابلسيون في 11 مايو الإضراب العام، والقيام بمظاهرة احتجاجاً على مخطط بيفن سفورزا[42]، وشارك في هذه المظاهرات الموظفون العرب في الإدارة العسكرية البريطانية وقدم المتظاهرون عريضة إلى السلطات البريطانية أعلموا السلطة أنهم

سينظمون حملة عصيان مدني تستمر إلى أن يتعد خطر عودة السيطرة الإيطالية على البلاد[43].

استقلال برقة:

في 1 يونيو 1949م أي بعد إحباط مشروع بيفن سفورزا لجأت بريطانيا إلى وسائلها المعروفة لتقسيم ليبيا؛ وذلك بإعطاء إقليم برقة نوع من الحكم الذاتي وذلك بالاعتراف بالأمير إدريس السنوسي كأمير على برقة، وتأسس حكومة مسئولة عن الشؤون الداخلية في برقة يكون الأمير على رأسها، وجاء هذا الاعتراف في نفس اليوم لاجتماع الجمعية العمومية للمؤتمر البرقاوي وحضر الاجتماع رئيس الإدارة البريطانية والأمير إدريس السنوسي الذي ألقى بياناً أعلن فيه استقلال برقة وطالب الحكومة أن تعترف به[44].

وبنفس التاريخ أول يونيو 1949م ألقى رئيس الإدارة البريطانية أمام الجمعية العمومية للمؤتمر البرقاوي وذلك باعتراف الحكومة البريطانية بالأمير إدريس زعيماً على برقة، وأنَّ بريطانيا لا ترى مانع من إنشاء حكومة تكون مسؤولة عن الشؤون الداخلية كما قام بدعوة الأمير لزيارة لندن لبحث هذا الموضوع[45].

وتلي هذا التصريح أن أصدر رئيس الإدارة البريطاني منشوراً بتاريخ 16 سبتمبر 1950م المنشور رقم 187 وسُمي منشور نقل السلطة يخول للأمير بموجبه وبشروط معينة أن يصدر مرسوماً يسن دستور برقة كما أشار بأن يعرف ممثل ملك بريطانيا في ليبيا بالمعتمد البريطاني وأن يحتفظ بالشؤون الخارجية بما فيها التجارة الخارجية وطرق تسيرها وكافة الإجراءات التشريعية والإدارية المتعلقة بالشؤون الخارجية وكذلك الدفاع عن برقة بما فيه صيانة الأمن والنظام إذْ كانت السلطات المحلية غير قادرة على ذلك، والإشراف على الملاحة الجوية وتنظيمها واستعمال الأراضي والمباني والتسهيلات الخاصة بها وجميع المسائل التي لها مساس بالقوات البحرية أو العسكرية أو الجوية، وكل ما يتعلق بالبرق والبريد والتليفون[46].

وفي منتصف يوليو 1949م وصل الأمير إدريس للندن والتقى خلال زيارته بوزير خارجية بريطانيا، والذي أعلن في التصريح المعروف بأنْ لا تعود برقة إلى حكم إيطاليا[47]. وخلال هذه الزيارة أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية بمشروع ستقدمه للأمم المتحدة وذلك بالاتفاق مع الأمير إدريس السنوسي ويتلخص في استبعاد فكرة الوصاية على ليبيا

واستبدالها باستمرار الإدارة البريطانية تحت رعاية الدول الخمس الكبرى دون أن يكون لها حق التدخل في شؤونها وتمنح برقة وطرابلس استقلال بعد عدة سنين ويكون استقلالاً ذاتياً في نطاق الدستور الجديد وحيث تكون المسائل الخارجية في يد الحكومة البريطانية وتمنح فرنسا الوصاية على فزان وتخرج من نطاق الاتحاد الليبي(48).

الأمم المتحدة واستقلال ليبيا:

وفي اجتماع اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في أول أكتوبر 1949م؛ وذلك لمناقشة مصير المستعمرات الإيطالية تقدم المندوب البريطاني فيكتور ماكنيل باستمرار الإدارة الحالية البريطانية في برقة وطرابلس، وتعترف بريطانيا بمصالح فرنسا في فزان وستحدد بريطانيا موقفها حسب ما يقوله المندوب الفرنسي(49).

واقترح المندوب الأمريكي تعين مندوب من الأمم المتحدة وتشكيل مجلس لمعاونته في إنشاء حكومة مستقلة ومنح ليبيا الاستقلال، ولكن الوفد البريطاني أعلن رفضه لأي اتحاد بين برقة وطرابلس وفزان وأن تصبح ليبيا دولة مستقلة في أول يناير سنة 1952م على أن يقرر الشعب الليبي نوع الحكم الذي يختاره(50).

وقال مستر هكتور ماكنيل وزير خارجية بريطانيا في اللجنة السياسية أن الوفد البريطاني درس الاقتراح الخاص بتعيين مندوب يمثل الأمم المتحدة في الإشراف الإداري على ليبيا ويساعده مجلس مشترك على أن تمنح ليبيا الاستقلال مع توحيدها بعد عامين، فرأى أن هذا الاقتراح لا يساعد الشعب الليبي على نيل استقلاله بل يعوق تقدمه في طريق استقلاله، فقد ينشأ نزاع في أسرع وقت لوجود سلطتين في هذه المناطق الأولى ذات مركز أكبر وهي الأمم المتحدة ،ولكنها لا تملك سلطة على الأرض والثانية هي السلطة الإدارية أي بريطانيا وفرنسا التي منحتهما اللجنة السياسية الحق في إدارة هذه المناطق.

ووافقت اللجنة السياسية على الاقتراح ألأمريكي، وذلك بتعيين مندوب من الأمم المتحدة وتشكيل مجلس لمعاونته في إنشاء حكومة مستقلة ومنح ليبيا استقلالها وبعد مفاوضات في وزارة الخارجية الأمريكية مع الدول المعنية بالأمر تم الاتفاق على أن تتولى بريطانيا إدارة شؤون طرابلس وتبقى تبعاتها لبرقه وتظل فرنسا مشرفة على فزان لحين إعلان الاستقلال ثم وافقت الجمعية العمومية على التوصيات الخاصة بليبيا بأغلبية 49 صوتاً ضـــد

صوت واحد وامتناع 9 عن التصويت[51] وجاء القرار كالآتي:

1- أن ليبيا أي برقة وطرابلس وفزان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة.

2- يحقق هذا الاستقلال وقت و لا يجوز أن يتأخر عن أول من يناير 1952م.

3- يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس و فزان بشكل جمعية وطنية ليقرُّوا دستوراً لليبيا التي تشمل برقة وطرابلس و فزان تكون دولة مستقلة ذات سيادة وحددت الفقرة الثانية مدة لا تتجاوز عام أو يناير عام 1952م.

4- تُعيَّن الجمعية العامة مندوباً عن الأمم المتحدة في ليبيا وتختار مجلساً يساعده، والغرض من ذلك مساعدة الليبيين في سَنِّ الدستور وإنشاء حكومة مستقلة.

5- يقدم مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بالتشاور مع المجلس تقريراً سنوياً أو أي تقارير خاصة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

6- يتألف المجلس من عشرة أعضاء على الأسس التالية: (أ) ممثل واحد تعينه كل الدول التالية مصر، فرنسا، إيطاليا، باكستان، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية. (ب) ممثل عن كل من الأقاليم الثلاثة الليبية برقة وطرابلس وفزان وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا .

7- بعد استشارة الإدارات القائمة في ليبيا وممثلي الدول المذكورة في الفقرة السابقة وأعيان البلاد وممثلي الأحزاب السياسية بين مندوب الأمم المتحدة الممثلين الأربعة عن الأقاليم الليبية المقيمة في ليبيا[52].

وعلى إثر قرار الدول الأربع الكبرى عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 ديسمبر 1949م أدريان بلت الهولندي مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة مندوباً للأمم المتحدة في ليبيا، وكما قامت بتعيين ست دول كمستشارة لبلت فيما يتعلق بالشؤون الليبية والدول هي مصر وفرنسا وبريطانيا و باكستان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولليبيا الحق في اختيار أربعة أعضاء آخرين من ليبيا بالتشاور مع الزعماء الليبيين[53]، وسمي بمجلس العشرة لأنه كان مؤلفاً من عشر أعضاء، وفي 5 ابريل 1950م تمَّ تشكيل المجلس الاستشاري بليبيا وفق القرار289 الدورة الرابعة للأمم المتحدة، وكان خوف ممثلي مصر وباكستان من إنَّ انجلترا وفرنسا تسعيان لفصل أقاليم ليبيا الثلاث عن بعضها؛ حيث أعلن أعضاء انجلترا وفرنسا بأنَّه من المنطقي إنشاء إدارة في كل إقليم على حدة[54]، وعند وصول

المستر بلت إلى طرابلس 1950م أخذ يتمشى مع سياسة إدارات الاحتلال التي رسمتها، وكذلك أخذ في تأويل مصطلح الوحدة الذي جاء في قرار هيئة الأمم المتحدة، وذلك بانتهاجه النظام الفيدرالي[55]، وفي 25 أبريل بدأ المجلس الاستشاري عمله حيث أقرَّ خطة قدمها بلت وتضمنت الآتي:-

1- انتخاب المجالس المحلية في برقه وطرابلس وفزان خلال شهر يونيو 1950م.

2- اختيار لجنة تحضيرية لأعمال الجمعية الوطنية التأسيسية في وقت قريب لا يتجاوز شهر يوليو 1950م.

3- انتخاب الجمعية الوطنية التأسيسية ودعوتها إلى الاجتماع في خريف 1950م، وتسمى لجنة 60 .

4- إقرار الجمعية الوطنية التأسيسية للدستور خلال عام 1951م.

5- إعلان الاستقلال إنشاء حكومة وطنية قبل الأول من يناير 1952م وهو الموعد الذي حدده قرار الأمم المتحدة كموعد أقصى للاستقلال، ومع وجود كثير من الأحزاب واختلاف أرائها فقد قام مندوب الأمم المتحدة بعملية الاختيار مع التشاور مع زعمائها ولم تتمكن اللجنة من الانعقاد بطرابلس حتى 27 يوليو 1950م؛ وذلك تلبية لدعوة بيلت وقد ترأس محمد أبو الإسعاد العالم مفتي طرابلس وخليل القلال عن برقه ومحمد عثمان الصيد عن فزان[56].

وعلى أساس ذلك قرر بلت إنشاء لجنة التحضيرية، وتتمثل فيها الولايات الثلاث بالتساوي لتكون خطوة في سبيل قيام الجمعية التأسيسية الوطنية لإعداد الدستور، وذلك عن طريق انتخاب المجالس المحلية في برقة وطرابلس في يونيو 1950م[57]، وقد أقر المجلس الاستشاري هذه الخطة في اجتماعه في 4 مايو 1950م، ولكن وجِّهتْ إليه الكثير من الانتقادات؛ وذلك إن هذه الانتخابات لن تكون شفافة وهي تحت الإدارة البريطانية؛ لأنه سينتخب ممثلين خاضعين للنفوذ البريطاني منفذين سياساتها وفق ما تقتضيه مصالحها[58].

وبتاريخ 17 نوفمبر 1950م صدر قراراً من الجمعية العامة للأمم المتحدة تضمن توصيات جديدة؛ تأيداً لقرارها الأول الصادر في 21 نوفمبر 1949م[59]، وقد نظرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول تقرير قدمه أدريان بيلت عن مهمته في ليبيا المتعلقة

بقرار المنظمة حول استقلال ليبيا بوضعه موضع التنفيذ ، وقد وجهت العديد من الانتقادات من الاتحاد السوفيتي ومصر وعدد من الدول العربية والأسيوية للإدارتين البريطانية والفرنسية؛ للتباطؤ في نقل السلطات من الهيئات المسئولة عن الإدارة إلى الشعب الليبي(60)، وكانت إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية تسعى لفرض رقابتها على ليبيا عن طريق ربطها بمعاهدات واتفاقيات(61).

وبعد صدور قرار الأمم المتحدة باستقلال ليبيا أعلنت بريطانيا أنَّ العجز في الميزانية الليبية يقارب 1.800.700 جنيه إسترليني أيضاً إليه مبلغ 192.500جنيه مصروفات الحكومة الليبية بعد الاستقلال، ولكن مندوب الأمم المتحدة رأى تسديد هذا العجز عن طريق الإعانة الخارجية(62).

وتقدم بيلت إلى حكومات إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا ومصر بطلب إيفاد خبراء ماليين للاجتماع به؛ وذلك للمناقشة في الوضع المالي لليبيا وطريقة الإعانة المالية إليها، وقد حضر مندوب الحكومة الليبية جلسة الخبراء الماليين التي عقدت في مارس 1951م في لندن، كما عقد الخبراء اجتماعاتهم من شهر أبريل حتى سبتمبر في جنيف، وفي الجلسة الأولى عرض الانجليز ضمانة مالية بالجنية الإسترليني مئة بالمئة للإصدار الأول للنقد الليبي وإدخال ليبيا في منطقة الإسترليني.

كما تعهدوا بتغطية العجز في الميزانية شريطة وضع الرقابة على الميزانية الليبية، ومع تخوف فرنسا وإيطاليا من العرض الانجليزي فقد انتقدا المقترح البريطاني، وذلك كانت الاتفاقات السرية بين الدول الغربية مع مندوب ليبيا الذي أعلن في الجلسة الثالثة للخبراء في مايو 1951م عن قرار حكومته المؤقتة بالسعي من أجل إدخال ليبيا في منطقة الإسترليني.

وقد أيَّدَ قرار المندوب الليبي كلٌ من مندوبي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وقد انتقد المندوب الباكستاني قرار الحكومة المؤقتة في الجلسة 93 لمجلس ليبيا الاستشاري في أكتوبر 1951م، الذي جاء فيه بأنَّ الحكومة لا تملك الحق في أنْ تقبل باسم ليبيا المقترح الانجليزي.

وقد تنصلَّ مندوب الأمم المتحدة من الاقتراح الانجليزي في جرده السنوي الثاني وبين فيه بأنَّ قرار الحكومة الليبية المؤقتة للانضمام للإسترليني جاء بتوجيه إحدى دولتي الإدارة

دون استشارته في ذلك "إن ليبيا بدخولها منطقة الإسترليني تجد نفسها في وضع غير مجزي وإنها لن تستطيع الخروج من هذه المنطقة نظرا لارتباطها بالمساعدة المالية الخارجية"[63].

وقامت الدول الغربية بسحب جميع مقترحاتها بدعم العجز في الميزانية الليبية وكان المندوب المصري الوحيد الذي صرح في جلسة الخبراء بأنَّ حكومته موافقة في الأساس على المشاركة في تغطية العجز في ميزانية ليبيا وشدَّدَ على أن يتم الالتزام بمساعدة ليبيا على أساس دولي تنفيذاً لقرارات الدورة الخامسة للهيئة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسته 6 سبتمبر 1951م، وعلى أنْ توزع المساعدات في حساب خاص للحكومة الليبية ويتم صرفها بإشراف خبير يتم تعينه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة .

وإنَّ الرقابة الدولية سيكون لها أثر إيجابي على المصالح الليبية ولكن إنجلترا اعترضت على الرقابة الدولية مهددة بإيقاف جميع التزاماتها بتغطية العجز في الميزانية الليبية، كما أيد الموقف البريطاني مندوب الحكومة الليبية المؤقتة بوضع رقابة على المساعدات المالية لليبيا، وفي 12 أكتوبر 1951م وبمساعدة مندوب الأمم المتحدة سريان البلاغين المتماثلين لمعتمدي إنجلترا وفرنسا حول نقل السلطة إلى الحكومة الليبية المؤقتة في طرابلس وبنغازي وفزان، وتمَّ نقل البلاغ 220 البريطاني في طرابلس إلى الحكومة الليبية المؤقتة حق سن القانون الخاص بالعملة الليبية وتنفيذه، وكان البلاغ الثاني رقم221 يمنح الحكومة الليبية المؤقتة حق أن تبرم مع دولتي الإدارة الاتفاقيات المالية.

وفي 12 ديسمبر 1951م أبرمت الاتفاقيات المالية المؤقتة بين حكومة ليبيا من جهة وبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى؛ وبناء على هذه الاتفاقيات المالية الأنجلو فرنسية والتي تمَّ تحديد سريان مفعولها في 31 مارس1952م، وتعهدت الحكومة البريطانية بموجبها تقديم خلال السنة المالية الأولى وذلك بداية من 1 أبريل 1952م إلى وكالة التطوير والموازنة في ليبيا وإلى التعاونية المالية الليبية .500.000 جنية إسترليني يُضاف إلى ذلك ضمانات إسترلينية بنسبة مئة بالمائة من أجل الإصدار الأول للنقد الليبي وفي 3 يناير1952م أعلنت وزارة المالية في إنجلترا عن إدخال ليبيا في منظمة الإسترليني.

كما أعلن أنَّ الجنيه الليبي يتمتع بحرية التحويل إلى الجنية الإسترليني، وبهذا فقد حلَّ الجنيه الليبي محل الجنية المصري في برقة والفرنك الجزائري في فزان و ليرة الاحتلال في طرابلس.

وكان ذلك بمساعدة مصرف بيركليس البريطاني، وفيما يتعلق بنقل السلطة فقد ماطلت كلٌ من بريطانيا وفرنسا في تنفيذ قرار الأمم المتحدة المتعلق بنقل السلطة لليبيين حتى يتم تثبيت المصالح الاقتصادية لهاتين الدولتين وفي التقرير السنوي الثاني لمنظمة الأمم المتحدة 30 أكتوبر 1951م أوضح بيلت رأي اللجنة حول نقل السلطة بأنَّ دفاع ليبيا سيتحقق بنظام الأمن المشترك حسب ميثاق الأمم المتحدة والتي يأمل فيها دخول ليبيا في أسرع وقت وذلك بإبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية مع الدول المجاورة والدول الصديقة، وفي 24 ديسمبر 1951م تم أبرام اتفاقيات دفاع أولية مع إنجلترا(64).

النتائج:

وبهذا نكون قد سلطنا الضوء من خلال هذا العمل المتواضع على الموقف البريطاني تجاه قضية استقلال ليبيا خلال مرحلة جد مهمة في تاريخها المعاصر، وما قامت به بريطانيا من أجل فرض سيادتها الرامية لإطالة عمر احتلالها لليبيا من خلال الانتداب أو الوصاية على ليبيا ونستنتج من هذه الدراسة الآتي:-

أولاً: لم تفي بريطانيا بتعهداتها مع الليبيين بعد طرد الايطاليين بنيل ليبيا استقلالها وإنما قامت بالسيطرة على برقة وطرابلس.

ثانياً: حاولت تقسيم ليبيا منذ البداية بدعمها لاستقلال برقة دون باقي ليبيا.

ثالثاً: تعتبر بريطانيا مُحتلٌ جديد، وليست صديقة للشعب الليبي من خلال سياستها الرافضة والمماطلة لاقتراح لاستقلال ليبيا.

رابعاً: لآخر لحظه وبريطانيا تريد تكبيل الشعب الليبي بالمعاهدات والاتفاقيات منذ أول يوم لاستقلاله.

خامساً: لم تكن بريطانيا صديقة للشعب الليبي إنما محتل .

الهوامش والتعليقات:

1- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1958م، ص ص119-121.

2- محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، المغرب – الرباط، أعدها للنشر طلحة جبريل، ط 1 ، 1996م، ص27.

3- سامي حكيم، حقيقة ليبيا، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 2 ، 1970م، ص101.

4- مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة: نقولا زياده، بيروت – نيويورك، مؤسسة فرانكلين، 1966م، ص135 .

5- محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، بيروت، مركز الدراسات الليبية أكسفورد، ج الأول، ط 1، 2004م، ص211.

6- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، القاهرة، دار الكتاب الجديد، ط 1 ، 1965م، ص9.

7- عبد الحفيظ الميار، الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة، ط 2 ، 1970م، ص98.

8- رأفت غنيمي الشيخ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية، مصر القاهرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1، 1992م، ص119.

9- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، مصر، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، 1958م، ص162.

10- عطية مخزوم الفيتوري، بحوث تاريخية، بنغازي، جامعة بنغازي، كلية الآداب، 2014م، ص 232 .

11- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص35.

12- نقولا زيادة، مرجع سابق، ص165.

13- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 114 .

14- عطية مخزوم الفيتوري، مرجع سابق، ص 237 .

15- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص40.

16- السيد رجب خراز، الأحزاب الليبية وقضايا الاستقلال، الإمارة، الوحدة مجلة البحوث والدراسات العربية، ع 6 ، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975م، ص 47 .

17- سالمة عبد العال، الجماعات السياسية الليبية 1949-1951م، أصولها التاريخية، مواقفها السياسية، ممارساتها التوافقية، بنغازي، جامعة قاريونس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 1982م، ص117.

18- نقولا زيادة، محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص66.

19- محمود الشنيطي، قضية ليبيا، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1951م، ص208 .

20- المرجع السابق، ص 209 .

21- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 145 .

22- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص70.

23- ن. إ ، بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م، ترجمة: عماد حاتم، ليبيا – طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1988م، ص274.

24- محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص214.

25- محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص38.

26- سالمة عبد العالي، مرجع سابق، ص118

27- سامي حكيم، معاهدات ليبيا وأمريكا فرنسا، تحليها ونصوصها، القاهرة، دار المعرفة، ط 1، 1964م، ص 12. وكذلك انظر: سامي حكيم ، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص77.

28- محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص 220.

29- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 87.

30- سامي حكيم، استقلال ليبيا، المرجع السابق، ص92 . سعد البهتيني، مرجع سابق، ص49.

31- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص154.

32- محمد عثمان الصيد، مرجع سابق، ص 48 . وكذلك سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص93 .

33- جريدة المصري، العدد رقم 4150، 14 مايو 1949م.

34- جريدة المصري، العدد رقم 4148، 11 مايو 1949م.

35- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص94.

36- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 95. للمزيد انظر: ن. إ . بروشين، مرجع سابق، ص ص 284 ـ 285.

37- عائشة الجروشي، مرجع سابق، ص 131.

38- United nations .official Records .of Third session 549 .

39- محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص ص227 – 229 . وكذلك سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص97.

40- عمر رمضان حموده، التيّار القومي في ليبيا وأثره في الحركة الوطنيّة 1943-1969م، أكاديميّة الفكر الجماهيري، طرابلس، ليبيا، 2008م، ص17

41- صحيفة الكترونيّة، مفتاح السيّد الشريف، مقال بعنوان" العوامل التاريخيّة التي أدّت إلى استقلال ليبيا، مؤتمر الدستور الليبي المنعقد بمقر الكونغرس الأمريكي خلال الفترة من 23 إلى 24 يونيو 2006م، نشر يوم 2006/07/17م، ص10، www.libya_watanona.com .

42- المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، أرشيف الصحف المحلية والعربية، جريدة طرابلس الغرب، ع 1898، الخميس 12 مايو 1949م، مظاهرات مايو في طرابلس الغرب والخمس وزوارة.

43- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 104 .

44- محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص 223 .

45- محمود الشنيطي، مرجع سابق، ص 288 .

46- المرجع السابق، ص ص292 – 293.

47- سامي حكيم استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص101.

48- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 91 . وكذلك سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص102.

49- سامي حكيم، استقلال ليبيا بين الجامعة العربية والأمم المتحدة، مرجع سابق، ص110

50- ن . إ . بروشين، مرجع سابق، ص 298 .

51- عطية مخزوم الفيتوري، مرجع سابق، ص846.

52- نقولا زيادة، مرجع سابق، ص 170.

53- المرجع السابق، ص 161.

54- عائشة الجروشي، مرجع سابق، ص 191.

55- اللجنة الطرابلسية، تعليق اللجنة الطرابلسية على مذكرة الوفد الليبي في القضية الليبية التي قدمها إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية، ص4 .

56- محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص 252.

57- مجيد خدوري، مرجع سابق، ص 165.

58- عائشة الجروشي، مرجع سابق، ص 133.

59- المرجع السابق، ص 138.

60- محمد يوسف المقريف، مرجع سابق، ص 257.

61- ن. إ. بروشين، مرجع سابق، ص329.

62- سامي حكيم، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا، تحليلها ونصوصها، القاهرة، دار المعرفة، ط1 ، 1964م، ص10.

63- ن.إ. بروشين، مرجع سابق، ص330

64- المرجع السابق، ص ص231 - 232.